الدكتور شيبوط سليمان

البريد الالكتروني: chibout.slimane@gmail.com

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر ب

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الجامعة: جامعة زيان عاشور بالجلفة

الدكتور العقاب محمد

البريد الالكتروني: chibout.slimane@gmail.com

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

الكلية: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الجامعة: جامعة زيان عاشور بالجلفة

الملتقى الدولي الأول حول:

أثر تقلبات أسعار النفط عالمياً على اقتصاديات الدول

يومي ١٨-٢١ ديسمبر ٢٠١٧

عمان-الأردن-

المحور الثاني:

أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول.

عنوان الورقة البحثية:

تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الدول العربية

الملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تداعيات انخفاض أسعار النفط الأخيرة على اقتصاديات الدول العربية، حيث تكمن أهمية ومكانة النفط العربي في ضخامته واحتياطاته، مما جعله يحظى باهتمام المسؤولين الحكوميين ورجال المال والاقتصاد وجميع وسائل الإعلام في مختلف البلدان المستهلكة لنفطنا في كافة أرجاء العالم.

إلا أن الصدمة النفطية السلبية الأخيرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية في منتصف عام ٢٠١٤ ألقت بظلالها على الدول العربية المنتجة للنفط، حيث تتزايد المخاوف بشأن الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العالمي برمته، وعلى الاقتصاديات العربية بصفة خاصة.

لذلك سنتناول في هذا الورقة البحثية الأوضاع الحالية للنفط العالمي ، ثم نستعرض أهمية النفط العربي ، وأخيراً نتناول أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية.

الكلمات النفطية: النفط العربي، انخفاض أسعار النفط، الاحتياط النفطي العالمي، الدول العربية المصدرة للنفط.

Summary:

This paper discusses the implications of the recent decline in oil prices on the economies of the Arab countries. The importance of the Arab oil lies in its size and reserves, which has attracted the attention of government officials, businessmen, the economy and all the media in the various consuming countries of our oil around the world.

However, the recent oil shock in the world oil markets in mid-2014 has cast a shadow over the Arab oil producing countries, where fears are growing about the possible repercussions on the global economy as a whole and on the Arab economies in particular.

Therefore, we will discuss the current situation of world oil, then review the importance of Arab oil, and finally we address the impact of the decline in oil prices on the Arab economies.

Keywords: Arab oil, low oil prices, global oil reserves, Arab oil exporting countries.

مقدمة:

من المعروف أن الوطن العربي، يختزن الجزء الأكبر من الثروة النفطية في العالم، الأمر الذي يجعله يواجه عدة تحديات من أبرزها الأطماع الدولية في هذه الثروة من جهة، ومن جهة أخرى خشية اكتشاف بديل له، مما يهدد كساد هذا المنتج الذي يعد أهم مصدر للدخل في الدول العربية.

ومنذ أن تأكدت أهمية النفط العربي، نظراً إلى ضخامة احتياطياته والتزايد المستمر في إنتاجه؛ كان هذا النفط على مدى السنوات الطويلة الماضية، لاسيما خلال الأحداث الكبيرة التي مرت على المنطقة، وما يزال أحد الموضوعات الهامة التي تشغل الأوساط الدولية، وتحظى باهتمام المسؤولين الحكوميين ورجال المال والاقتصاد وجميع وسائل الإعلام في مختلف البلدان المستهلكة لنفطنا في كافة أرجاء العالم.

إلا أن الصدمة النفطية السلبية الأخيرة التي شهدتها أسواق النفط العالمية في منتصف عام ٢٠١٤ ألقت بظلالها على الدول العربية المنتجة للنفط، حيث تتزايد المخاوف بشأن الانعكاسات المحتملة على الاقتصاد العالمي برمته، وعلى الاقتصاديات العربية بصفة خاصة.

لذلك سنتناول في هذه الورقة البحثية ما يلي:

أولاً: الأوضاع الحالية للنفط العالمي ؛

ثانياً:أهمية النفط العربي ؛

ثالثاً:أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية.

الخاتمة.

أولاً: الأوضاع الحالية للنفط العالمي

يمر قطاع النفط العالمي بمرحلة من التغيير الهيكلي، نتيجة للهبوط الكبير في أسعار النفط. فبحلول النصف الثاني من عام ٢٠١٤، ركز المشاركون في سوق النفط اهتمامهم على قضية وفرة الإمداد بعد أن كانوا يركزون على التوترات الجيوسياسية وانقطاع الإمداد. وازدادت القدرة العالمية على إمداد النفط الخام بسرعة خلال الأعوام القليلة الماضية، ولاسيما في شمال أمريكا. وظهرت الوفرة في الإمداد تدريجياً، مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط الخام نتيجة لركود الاقتصاد العالمي. لكنَ أسواق النفط لم تشهد انهياراً في الطلب كما حصل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووفقاً لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، قُدَر مجموع الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١٤ بنمو ٩١.٢١ مليون برميل في اليوم كحد وسطي، مسجلاً زيادة قدرها ٠.٩٧ برميل في اليوم عن ٢٠١٣. وتتوقع الأوبك أن يزداد الطلب بالوتيرة المعتدلة نفسها في عام ٢٠١٥، أي بنحو ١.١٦ مليون برميل في اليوم[١].

وتقدَر إجمالي إمداد النفط الخام بنمو ٩٢.٢٣ مليون برميل في اليوم كحد وسطي في عام ٢٠١٤، أي بما يزيد بنحو ١.٩٨ مليون برميل في اليوم عن عام ٢٠١٣. وتراجع إنتاج بلدان الأوبك من النفط الخام في عام ٢٠١٤ بنحو ٠.١٦ مليون برميل في اليوم ليبلغ ٣٠.٠٧ مليون برميل في اليوم، في حين ازداد إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك بنحو ٢.٠٤ مليون برميل في اليوم، ليصل إلى ٥٦.٣٣ مليون برميل في اليوم. وقُدَر مستوى فائض الإمداد في عام ٢٠١٤ بنحو مليون برميل في اليوم، وهو رقم كان من الممكن أن يعدله المنتجون المرجَحون* ذوو النفوذ في المنظمة[٢].

وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر فبراير ٢٠١٦ إلى ارتفاعه بمقدار ١.٩ مليون برميل في اليوم مقارنة بمستويات الشهر السابق ، لتصل إلى ٩٦.٥ مليون برميل في اليوم. بينما تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الكميات المعروضة من النفط خلال نفس الشهر بمقدار ٠.٣ مليون برميل في اليوم مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى ٩٩.٢ مليون برميل في اليوم ، وهو ما يعني وجود فائض في الإنتاج بمقدار ٢.٧ مليون برميل في اليوم[٣].

---

[١] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥**، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص٠٢.

* يُقصد بالمنتجون المرجَحون بالبلدان الأكثر إنتاجاً في منظمة الأوبك خاصة السعودية التي تمتلك لوحدها ثلث إنتاجاً في المنظمة.

[٢] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥**، مرجع سبق ذكره، ص٠٣.

[٣] **التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أفريل ٢٠١٦، ص٠٦.

الجدول رقم٠١: تطور أسعار النفط الخام (سعر سلة الأوبك المرجعية، بالدولار للبرميل الواحد)

	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المعدل السنوي	المتوسط السنوي المتوقع		
				الأدنى	المرجعي	الأقصى
٢٠١٢	٨٨.٧٤	١٢٤.٦٤	١٠٩.٤٥			
٢٠١٣	٩٦.٣٥	١١٤.٩٤	١٠٥.٨٧			
٢٠١٤	٥٢.٠٠	١١٠.٤٨	٩٦.٢٩			
٢٠١٥				٤٠.٦	٥٤.٥	٧٠.٣
٢٠١٦				٤٥.٣	٦٤.٣	٨٦.٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص٠٣.

وتكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين، مما يوحى باحتمال حدوث تقلبات على المدى القصير، وتنشأ مخاطر التطورات السلبية من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة. أما احتمالات تجاوز التوقعات الراهنة بانقطاع الإمدادات أو بصدور قرار من منظمة " أوبك" بخفض الإنتاج، وعلى المدى المتوسط تتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار، وسوف تتوقف أيضاً على ما إذا كانت منظمة " أوبك" ستواصل القيام بدورها كالمنتج المرجَح أو إذا ما كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري[٤].

وتتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، فأي انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي. أما البلدان المستورة للنفط فتحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة، وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج النمو الطلب المحلي[٥].

[٤] **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي**، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، يناير ٢٠١٥، ص ص٠٢-٠٣.

[٥] نفس المرجع، ص٠٣.

ويُعزَى انهيار أسعار النفط إلى ثلاثة أسباب. ففي جانب العرض، حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وتحوَل في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر مُعيَن بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي[٦].

وخلافاً لانهيار أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دوراً مهيمناً في سوق النفط في الوقت الحالي.

بالنسبة إلى انخفاض أسعار النفط، يمكن إجمال العوامل المتعلَقة بالعرض في النقاط التالية:[٧]

- أدَى إنتاج الولايات المتحدة وحدها فقط للنفط الصخري إلى زيادة مقدراها ٤ ملايين برميل يومياً من النفط منذ عام ٢٠٠٨.
- وجود مناطق مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط (العراق وليبيا) مازالت تسعى لرفع إنتاجها من النفط.
- تغير في إستراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلاً من استهداف الأسعار، وهذا ما جعل الأسعار أقرب إلى التنافسية.

في الوقت نفسه بدء الطلب العالمي للنفط يتراجع بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسُن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة، إضافةً إلى معاودة الإنتاج والإمدادات من كلَ من العراق وليبيا. ويُمكن أن نجمل أسباب انخفاض أسعار النفط حسب العوامل المتعلقة بالطلب إلى ما يلي:[٨]

- ركود اقتصادي في أوروبا؛
- تراجع في الصين بعد فترة من الأداء القوي؛
- ركود في الطلب في مناطق أخرى من العالم؛
- ارتفاع تطبيقات معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، في أمريكا وغيرها من الدول المتقدمة؛
- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا واليابان).

---

[٦] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، العدد الرابع، البنك الدولي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٥، ص٠٣.

[٧] خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص٠٦.

[٨] نفس المرجع، ص٠٧.

من المتوقع أن تكون هناك تداعيات وآثار سلبية لهبوط أسعار النفط على اختلال التوازنات الاقتصادية والمالية بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط، ولاسيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات النفط كروسيا وفنزويلا وإيران وبعض الدول العربية المنتجة للنفط.

ثانياً: أهمية النفط في الدول العربية

تنبع أهمية النفط في الأقطار العربية من خلال توفيره لفوائض مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار. وقد لعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ أوائل السبعينات وحتى وقتنا الحاضر سواء في الأقطار العربية المنتجة أو المستوردة له.

١. بعض خصائص النفط العربي

يتميز النفط العربي بعدة مميزات بارزة، أهمها سهولة العثور عليه، وقلة تكاليف تطويره وإنتاجه، ووفرة إنتاج آباره، وموقعه الاستراتيجي بالنسبة إلى البلدان المستهلكة؛ لاسيما قربه النسبي من مركز استيراد واستهلاك رئيسي له، هو منطقة أوروبا الغربية.

وفي ما يتعلق بنفط الخليج على وجه الخصوص، فمنذ مرحلة مبكرة بعد اكتشافه*، تبين أن احتياطاته المكتشفة كانت لها خصائص بارزة جعلته يبدو فريداً. وأول هذه الخصائص، أن كميات الاحتياطي كانت ضخمة، وقد بدأت تتضح هذه الميزة بشكل متزايد بعد عام ١٩٤٥، عندما بدأت تظهر نتائج عمليات الاستكشاف الأولية التي تمت قبل الحرب[٩].

ونظراً إلى أن الحقول النفطية الرئيسية المكتشفة حينذاك، كانت تقع في المناطق البرية القريبة من المياه العميقة، أي القريبة من مرافئ التصدير؛ ونظراً إلى حجم هذه الحقول وطبيعتها الجيولوجية؛ فإن تكاليف إنتاج النفط العربي كانت أرخص بكثير من تكاليف إنتاج النفط في المناطق الأخرى في العالم. كما إن الموقع المتوسط للخليج العربي بين أسواق الغرب والشرق، هيأ لنفطه فرص تسويق كبيرة، ولا شك في أن صادرات نفط الخليج العربي قد أدت منذ عام ١٩٤٥، دوراً أساسياً في السوق العالمية للطاقة، ومع أن الصناعة النفطية في الخليج ما تزال تؤدي هذه الدور الأساسي؛ إلا أن هذا الدور أصبح يتعرض للتحدي في السنوات الأخيرة، نتيجة ارتفاع الإنتاج من خارج منظمة أوبك، ونجاح شركات النفط العالمية

---

* يعود تاريخ اكتشاف النفط في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث حفرت أول بئر بهدف التنقيب عن الزيت الخام سنة ١٨٩٦في حقل **جمسة** في مصر، و تحقق أول اكتشاف سنة ١٩٠٧ في نفس الحقل لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا سنة ١٩٢٧ بداية بحقل **كركوك** في العراق ثم تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت، السعودية ثم الإمارات العربية المتحدة في المشرق العربي، ولم يكتشف البترول بكميات كبيرة في دول شمال أفريقيا إلا في الخمسينات.

[٩] عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي–الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**–، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ص٤١.

في تخفيض تكاليف الإنتاج، والابتكارات التكنولوجية، وإجراءات المحافظة على الطاقة، وبرامج ترشيد الاستهلاك، والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، وقوانين الضرائب على النفط المستورد التي سنتها البلدان الصناعية[١٠].

٢.الثروة النفطية وقضية التنمية في الدول العربية

إن علاقة النفط والتنمية في الوطن العربي هي علاقة معقدة متعددة الجوانب، فقد ظل قطاع النفط منفصلاً عن مجرى عملية التنمية في الأقطار العربية النفطية حتى منتصف الخمسينات، حيث كانت عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج، وصولاً إلى أوائل السبعينيات حيث توفرت للبلدان العربية مصادر مالية جيدة مكنتها من تحقيق نمو اقتصادي، حيث اعتبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول تاريخية في أسواق النفط خاصة فيما يتعلق بين المنتجين والمستهلكين، وفي مطلع الألفية الثالثة وخاصة في بداية سنة ٢٠٠١ شهد سعر النفط ارتفاعاً ملحوظاً، وهذا ما أعطى فرصة إضافية للدول العربية النفطية للاستفادة مرة أخرى من ارتفاع أسعار النفط مما يفتح أمامها آفاق اقتصادية وسياسية جديدة[١١].

إن توافر العائدات النفطية للحكومات أدى إلى قيامها بإنشاء بعض المشاريع الإنتاجية، ومن بينها المشاريع الصناعية، في مجالات مثل المعادن وصناعات مواد البناء والمواد الغذائية وغيرها، بالإضافة إلى اهتمامها بإنشاء شبكة واسعة من الطرق، وكذالك الجسور والموانئ والمطارات، ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من المشاريع التنموية[١٢].

في الوقت الحالي الدول العربية النفطية تواجه عدم اليقين لا يُستهان به فيما يتعلق بثروتها النفطية، وذلك لأن تقلب إيرادات النفط، نتيجة للتقلبات في أسعاره، يمثل إشكالية، خاصة فيما يتعلق بالإدارة المالية الكلية قصيرة الأجل. غير أن عدم اليقين فيما يتعلق بالثروة النفطية ذاتها، النابع من عدم اليقين بشأن قضايا مثل مسار أسعار النفط مستقبلا، وحجم احتياطات النفط، وتكلفة استخراجها، هو الأكثر أهمية بالنسبة للاعتبارات الطويلة الأجل. وتماما مثلما أن ازدياد عدم اليقين يمكن بصورة نمطية أن يدفع مستهلكا إلى اتخاذ قرارات استهلاكية أكثر محافظة، لذلك يجب على الدول العربية إيجاد طريقة مناسبة لإدارة الإيرادات النفطية بصورة جيدة مماثلة تقريبا لإدارة أي ميزانية بصورة جيدة، غير أن بعض القضايا

---

[١٠] عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤١-٤٢.

[١١] شيبوط سليمان، **اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية –رؤية مستقبلية–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد ٢٠، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر ٢٠١٤، ص١٠٧.

[١٢] عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٦.

أكثر أهمية بالنسبة للبلدان العربية المصدرة للنفط. وتشمل هذه القضايا كم ينبغي ادخاره من أجل الأجيال المقبلة[١٣].

وكما سبق أن ذكرنا، فإنه رغم توفر هذه الثروات النفطية والإنتاج الكبير منها عبر سنوات طويلة، والموارد المالية الكبيرة المتأتية منها؛ فإن البلدان العربية كلها، المنتجة وغير المنتجة، تنتمي إلى مجموعة البلدان النامية، حيث تتمثل في بلداننا معظم خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي (كارتفاع نسبة الأمية، وتأخر حركة التصنيع، وسيطرة الاقتصاد الاستهلاكي غير الإنتاجي وعدم تنوع مرافق الإنتاج، وتدني مستوى معيشة الجزء الأكبر من الشعب العربي....إلخ)، كما إنها مازالت بصورة عامة بعيدة عن التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي.

ومن ناحية أخرى، كنا قد ذكرنا أن البلدان العربية النفطية قد بذلت جهوداً كبيرة في سبيل استخدام عائداتها النفطية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية في كل بلد منها، إلا أن جهود هذه البلدان من أجل الاستخدام الأفضل للثروة النفطية والعائدات الكبيرة المتأتية منها كمحرك للاقتصاد الوطني وكأداة للتنمية الاقتصادية المحلية، حتى لو استخدمت أفضل الأساليب العلمية والمنطقية، فإنها إذا تمت في نطاق كل بلد على حدة، دون تعاون مع البلدان العربية الأخرى، سواء المنتجة منها للنفط، أو غير المنتجة؛ لابد من أن تصطدم هذه البلدان المنتجة بعقبات هامة وصعوبات كبيرة تحد من نتائج هذا الاستغلال السليم للثروة النفطية[١٤].

٣. توقعات الطلب العالمي على النفط العربي

سبق أن بينا أهمية النفط العربي، خصائصه، وتاريخ اكتشافه، وبينا العلاقة المتشابكة مابين النفط والتنمية في الدول العربية، وخاصة الدول العربية المنتجة للنفط.

١.٣. مستقبل النفط كمصدر من مصادر الطاقة

تجمع الدراسات الجادة لمسائل الطاقة وتطوراتها في المستقبل، سواء تلك التي تعدها المؤسسات الدولية (منظمة الأوبك، وكالة الطاقة الدولية، هيئة معلومات الطاقة الأمريكية...)، أو الخبراء النفطيون الدوليون؛ على استمرار نمو الطلب العالمي على الطاقة، وعلى أن الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي والفحم)، سوف يبقى مصدراً رئيساً للطاقة في المستقبل المنظور ولعقود قادمة.

---

[١٣] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر، لبنان، ٢٠٠٠، ص٦٥.

[١٤] عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص٢٠٨-٢٠٩.

وهاهو الأمين العام لمنظمة الأوبك يقدم محاضرة له بتاريخ ٢١ أفريل ٢٠٠٨ الخطوط العريضة لهذا الموضوع، وتوقعات المنظمة طبقاً لسيناريو استرشادي اعتمدته للفترة من الآن وحتى عام ٢٠٣٠:[١٥]

- سوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة في النمو وبنسبة معدلها ١.٧**%** سنوياً، وذلك لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاستهلاك وللنمو الاقتصادي المتواصل.

- سوق يستمر الوقود الأحفوري حتى عام ٢٠٣٠ بتوفير ما نسبته ٨٥**%** من مجموع احتياجات العالم من الطاقة التجارية، وليست هنالك بدائل بالكميات نفسها، حتى في الآفاق البعيدة للغاية.

- وفي الفترة نفسها، يكون النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للطاقة، ويوفران أكثر من ٦٠**%** من مجموع مصادر الطاقة العالمية.

- سوف يتزايد الطلب العالمي على النفط بمعدل ١.٤**%** سنوياً، بحيث يصل إلى ١١٨ مليون برميل يوميا عام ٢٠٣٠. وسوف يأتي معظم الطلب الجديد من البلدان النامية، التي سيتضاعف استهلاكها ليبلغ ٥٨ مليون برميل يومياً، وأكثر من نصف هذه الزيادة في الطلب سوف يأتي من البلدان الآسيوية.

- مما لاشك فيه أن لدى العالم مصادر كافية من النفط لتلبية احتياجات المستهلكين على مدى بضعة العقود القادمة.

- أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياجات العالمية المؤكدة من النفط موجودة في البلدان الأعضاء في منظمة أوبك، وهذه البلدان ملتزمة بتمكين المستهلكين من الحصول على حاجاتهم من النفط بطريقة مأمونة ومنتظمة ومستدامة.

- بالإضافة إلى النفط التقليدي، هنالك مصادر كبيرة من النفط غير التقليدي في حاجة إلى اكتشافها وتطويرها. وهذه تشمل النفط الثقيل، والرمال النفطية، الزيت الصخري، الوقود الحيوي (Biofuels).

٢.٣. نمو الطلب العالمي:

تتفق الدراسات المتاحة على أن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الارتفاع خلال المستقبل المنظور بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض مستوى أسعاره، وإن كان حجم الزيادة في الطلب

[١٥] عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص٧٩-٨٠.

يمكن أن يختلف تبعاً لاختلاف مستوى السعر ومعدل النمو الاقتصادي معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP)[١٦].

وسوف يستمر الطلب العالمي على الطاقة في الازدياد. ومن المتوقع أن يحتفظ بموقعه الرئيسي في تلبية احتياجات العالم المتزايدة من الطاقة في المستقبل المنظور. وفقاً للسيناريو الاسترشادي* الذي اعتمدته منظمة الأوبك، والذي يستند إلى توقع معدل نسبة زيادة مقدارها ٣.٥% سنوياً في النمو الاقتصادي العالمي؛ فإن الطلب المتوقع على النفط سوف يرتفع من مستوى ٨٣ مليون برميل يومياً عام ٢٠٠٥ إلى ١١٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠[١٧].

حيث استأثرت الدول الصناعية بحصة ٤٢.٥% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة مقابل نحو ٧.٧% للدول المتحولة و٤٩.٨% لبقية دول العالم، وقد شكل الطلب على النفط حوالي ٣٢.٦% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة لعام ٢٠١٤[١٨].

والجدير بالذكر أن نمو الطلب العالمي على النفط الخام لم يتدهور، بل بقي على مسار معتدل. ووضع السوق الحالي يبقى مختلفاً عن الوضع السابق، إذ أدى انهيار الطلب على النفط الخام في عام ٢٠٠٨ إلى هبوط سريع وحادَ في الأسعار، وارتفع نمو العرض على نمو الطلب في الأعوام السابقة، وتأتَى هذا النمو في العرض بمعظمه من بلدان غير أعضاء في منظمة الأوبك، لاسيما بلدان أمريكا الشمالية حيث ارتفعت مستويات الإنتاج ارتفاعاً سريعاً، وفي ديسمبر ٢٠١٥ رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الحظر على صادرات النفط الخام بعد العمل به طوال ٤٠ عاماً، ويتوقع أن تكون السوق قد شهدت فائضاً في العرض قدره ١ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠١٤، وقد ارتفع هذا المعدل إلى حوالي ٢.١ مليون برميل في اليوم عام ٢٠١٥ [١٩].

---

[١٦] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.، ص ١٢٥.

* مختلف التقارير والدراسات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية تتضمن في العادة ثلاث سيناريوهات، **احدهما** مرتفع مبني على افتراض حدوث أفضل التوقعات بالنسبة إلى الطلب وإلى الإمدادات المتوقعة من الطاقة؛ والسيناريو **الثاني** منخفض يفترض حدوث أسوأ التوقعات؛ ثم السيناريو **الثالث** وهو السيناريو المتوسط، وهذا هو السيناريو الذي ترتكز عليه معظم الدراسات المتعلقة بالتوقعات المستقبلية، ويعتبر بمثابة السيناريو الاسترشادي (Reference Case) الذي يفترض عدم حصول تطورات هامة غير عادية في المشهد الدولي للطاقة خلال فترة الدراسة، أي حتى عام ٢٠٣٠.

[١٧] عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص٨٢.

[١٨] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، مرجع سبق ذكره، ص١١٩.

[١٩] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية٢٠١٥-٢٠١٦**، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٦، ص٠٥.

٣.٣. الزيادة المتوقعة في صادرات الدول العربية:

تختلف الزيادة في صادرات النفط إلى حد ما عن الزيادة في الإنتاج. لأن الكثير من المنتجين يستهلكون جزء كبير من إنتاجهم. إلا أن وضع الدول العربية يختلف عن هذا الاتجاه فمستويات الإنتاج كبيرة مقارنة بالاستهلاك المحلي، مما يفسر زيادة حصة الدول العربية من الصادرات العالمية.

ومن المتوقع أن يتزايد اعتماد الاقتصاد العالمي في المستقبل على نفط الدول العربية، إذ تشير البيانات الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ازدياد صادرات النفط من الدول العربية لتصل إلى ٣٨.٤ مليون برميل في اليوم عام ٢٠٣٠ أي بزيادة حوالي ١٧.٦ مليون برميل في اليوم مقارنة بمستوى عام ٢٠٠٨، مما يعني زيادة نسبة صادرات المنطقة من ٣٤% عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٥٠% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية في عام ٢٠٣٠[٢٠].

جدول ٠٢: توقعات الطلب العالمي على النفط (مليون برميل يوميا)

	٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٣٠	التغير ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٣٠
الدول الصناعية منها:	٤٣.٢	٤١.٢	٤٠.١	-٣.١
أمريكا الشمالية	٢٢.٨	٢٢.٢	٢١.٨	-١
أوربا	١٣	١٢.٢	١٢	-١
بلدان آسيا والمحيط الهادي	٧.٤	٦.٨	٦.٢	- ١.٢
الدول النامية منها:	٣٥	٤٠.٢	٥٦.٢	٢١.٢
الصين	٧.٧	١٠.٤	١٦.٣	٨.٦
الشرق الأوسط	٦.٤	٧.٦	٩.٩	٣.٥
الاتحاد السوفيتي سابقاً منها:	٤.٦	٤.٧	٥.٣	٠.٧
روسيا	٢.٨	٢.٨	٣.١	٠.٣
إجمالي الطلب العالمي	٨٤.٧	٨٨.٤	١٠٥.٢	٢٠.٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١ ، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٩٩ .

[٢٠] عبد الفتاح دندي، **الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية: مكانة متميزة ومهام جسام**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد ٣٦ العدد ١٣٣، ربيع ٢٠١٠، ص١٥٣.

٤.٣. التحديات التي تواجه مستقبل النفط العربي:

هناك نوعان من التحديات التي تواجه مستقبل النفط العربي:[٢١]

أ. زيادة استخدام بدائل أخرى للطاقة غير النفط التقليدي:

وفي ما يتعلق بالتحدي الأول فقد سبق أن استعرضنا– في ضوء ماتقدم حول التوقعات المستقبلية للطاقة– الدور الذي من الممكن أن يؤديه كل نوع من أنواع الطاقة غير النفطية (النفط غير التقليدي، الفحم، الوقود الحيوي، مختلف مصادر الطاقة المتجددة) .

وقد خلصنا، في ضوء تلك الدراسات والسيناريو الاسترشادي الذي اعتمدناه، إلى أن النفط والغاز سوف يبقيان في مركز الصادرة بين مصادر الطاقة المختلفة، بحيث يمثلان حوالي ٥٨% من إجمالي الطلب العالمي على الطاقة عام ٢٠٣٠. والنفط العربي له حصة كبرى من النفط العالمي، من حيث احتياطاته وإنتاجه وصادراته. ولذا، فلا خوف على النفط، ومن ثم على النفط العربي، من أن ينحسر عنه الطلب. وعلى العكس من ذلك، فإن ما يقلق الدول المستهلكة الكبرى هو عدم توفر كميات كافية منه في المستقبل لتلبية احتياجاتها حينذاك. (أنظر الشكل الموالي الذي يوضح احتياطات النفط في العالم).

الشكل رقم ٠١: احتياطات النفط الخام العالمية وفق المجموعات الدولية

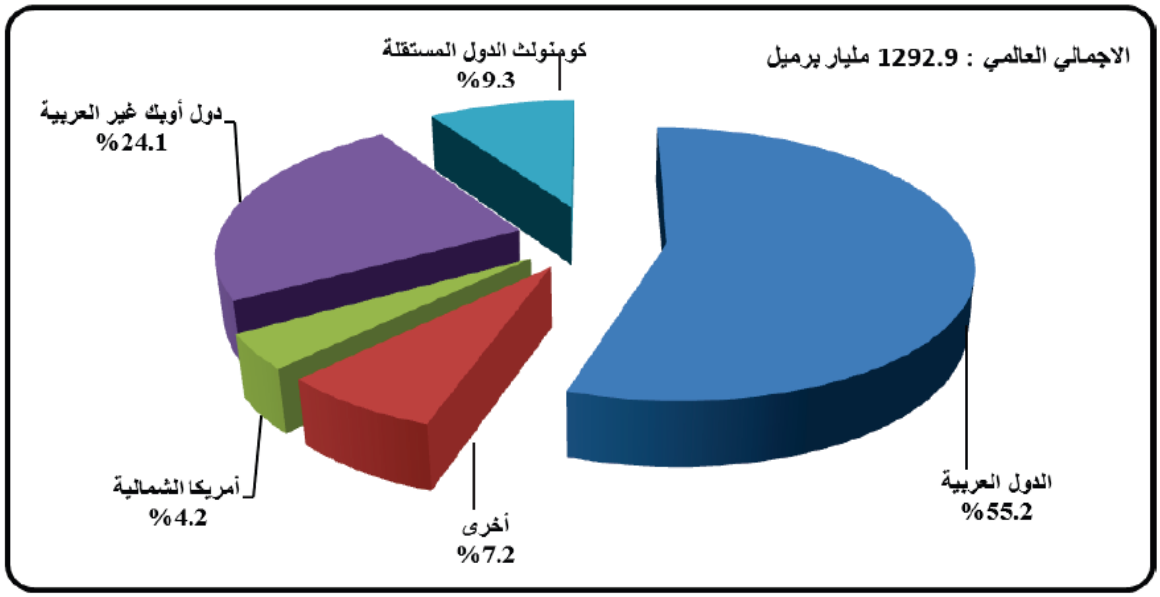

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد٢٠١٥، مرجع يبق ذكره، ص١١٤.

[٢١] عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص٩٥-٩٦.

ب. دخول منتجين ومصدرين جدد من دول خارج المنطقة العربية، وخارج منظمة الأوبك:

أما بشأن التحدي الثاني، فمن المعلوم أهمية الإمدادات من خارج منظمة أوبك في المستقبل. طبقاً لآخر التوقعات، فإن مجموع النفط التقليدي وغير التقليدي الآتي من مصادر خارج أوبك، يقدر بحوالي ٦٠ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠. ومن التوقع أن تكون هذه الإمدادات عام ٢٠٣٠ حوالي ٤٥ مليون برميل يومياً. وفي ضوء ذلك، فإن كميات النفط الخام التي يطلب من بلدان منظمة أوبك الأمينها، سوف ترتفع إلى ٣٨ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠، وإلى ٤٩ مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠، وهو ما يمثل ٣٧% عام ٢٠٢٠، و ٤٢% عام ٢٠٣٠؛ من مجموع الإمدادات النفطية. بينما تؤمن المصادر الأخرى خارج أوبك ٦٣% من هذه الإمدادات عام ٢٠٢٠، و٥٨% منها عام ٢٠٣٠.

ثالثاً: أثر انخفاض أسعار النفط على الدول العربية المُصدرة والمستوردة للنفط

هبطت أسعار النفط بنهاية النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بنسبة ٤٥% بالمقارنة مع نهاية النصف الأول رغم ارتفاع الطلب العالمي عليه، فقد بلغ الطلب العالمي على النفط –كما تفضلنا سابقاً– أرقاماً قياسية، حيث وصل إلى أكثر من ٩٥ مليون برميل في اليوم، إلا أن تزايد الإمدادات منه أدت إلى انخفاض أسعاره، وبالتالي زيادة العرض العالمي من النفط نتيجة حدوث زيادة كبيرة في إنتاج النفط نظراً لتوسع الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج النفط الصخري وتعافي إنتاج النفط الليبي بأسرع مما كان متوقعاً، وعدم تأثر النفط العراقي رغم المشاكل الأمنية التي يعاني منها. من جهة أخرى ساهم قرار منظمة الأوبك بالإبقاء على مستويات إنتاجها رغم انخفاض مستويات الأسعار للحفاظ على حصتها السوقية، و بالتالي حصول ما يسمى **بالتخمة النفطية** في السوق العالمي للنفط.

لذلك سنحاول في هذا المطلب دراسة الآثار المحتملة لتراجع أسعار النفط اتجاه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيَرات أسعار النفط.

سيختلف الأثر اختلافاً كبيراً بين البلدان المُصدرة للنفط والبلدان المستوردة له، ومن المتوقع أن تكون لهبوط أسعار النفط آثار وتداعيات سلبية وخطيرة على موازين المالية العامة و المعاملات الجارية للبلدان المنتجة للنفط، ولا سيما تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على عائدات تصدير النفط. أمَا الأثر الإيجابي لهبوط الأسعار على البلدان المستوردة للنفط فسوف يستغرق تحقُقه وقتاً أطول، وما زال يشوبه الغموض وعدم اليقين[٢٢].

[٢٢] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، مرجع سبق ذكره، ص٠٤.

وبالتالي، فمن غير المحتمل أن يؤدي انخفاض سعر النفط الحالي إلى زعزعة استقرار الأنظمة في الدول العربية، وخاصة الدول المصدرة للنفط. فدول الخليج بسكانها القليلين نسبياً واحتياطاتها المالية الضخمة، فمن المرجح أن تكون هي الأقل تأثراً. أما مجموعة الدول الأخرى الجزائر وليبيا والعراق واليمن بمكن أن تتأثر بشكل كبير جداً إضافة إلى المعاناة التي تعاني منها الدول العربية المضطربة سياسياً وامنياً[٢٣].

١. الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المصدرة للنفط

تعتمد الدول العربية المصدرة للنفط، وعلى رأسها دول مجلس التعاون، بشكل رئيس على عوائد تصدير النفط في دخلها الوطني؛ فأي تغيَرات ملموسة في سعر النفط من شانها أن تنعكس على قيمة إجمالي صادراتها، ومن ثم على أرصدة حسابها الجاري، ثم تنعكس على الموازنة العامة، وعلى الدين الخارجي واحتياطات الصرف. والجدول الموالي يوضح أرصدة الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط.

الجدول رقم٠٣: أرصدة الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)

	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية
٢٠١٣	٣٩.٦	٣٠.٨	٧.٨	٦.١	١٧.٨
٢٠١٤	٣٥.٣	٢٣.٠	٦.٦	٢.٩	١٤.١
٢٠١٥	١٤.٧	١.٠	٠.٠	(١٧.٦)	(١.١)
	الإمارات	**العراق**	**اليمن**	**الجزائر**	**ليبيا**
٢٠١٣	١٦.١	٢.١	(٣.١)	٠.٤	١٣.٦
٢٠١٤	١٢.٢	(٢.٧)	(١.٧)	(٣.٩)	(٢٥.٧)
٢٠١٥	٥.٤	(٦.٦)	(١.٨)	(١٣.٠)	(٢٣.٩)

المصدر: أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص ص٠٥-٠٧.

وقد قدَر صندوق النقد الدولي أنَ قيمة الخسائر ستبلغ نحو ٣٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥، أكبرها لدى السعودية المصدر الأكبر للنفط في العالم (١٣٥ مليار دولار) تليها الكويت (٥٠ مليار دولار)، والإمارات (٤٧ مليار دولار)، وقطر (٤٤ مليار دولار)، وعُمان (١٥ مليار دولار) والبحرين (٣ مليار دولار). وفي حين يبدو أنَ أكبر الخسائر بالقيمة المطلقة هي من نصيب السعودية، فإنَ نسبتها إلى الناتج

[٢٣] غريغوري غوس، **هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيو سياسية**، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص٠٤.

المحلي الإجمالي تشير إلى أن الكويت هي أكبر الخاسرين بأكثر من ٤٠%، وتتراوح بين ٢٠-٢٥% في قطر وعمان والسعودية، وفي الإمارات أقل من ١٥%، والبحرين أقل من ١٠%، واليمن أقل من ١% [٢٤].

كما هو الحال لدول مجلس التعاون الخليجي، فمن المتوقع تعرض إقتصادات الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط لخسائر جمة نتيجة انخفاض أسعار النفط؛ إذ يقدر صندوق النقد الدولي أن تبلغ الخسائر في العراق ما قيمته (٤٦ مليار دولار)، تليها الجزائر (٢٠ مليار دولار)، ثم ليبيا (١٦ مليار دولار)، واليمن (٠.٤ مليار دولار)[٢٥].

وبما أنَ الصادرات النفطية هي المصدر الرئيس لإيرادات الحساب الجاري في الدول المعتمدة بشكل رئيس على النفط، فإنَ انخفاضها سينعكس سلبياً على أرصدته، وهذا ما حدث بالفعل في تراجع نسب فوائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤، وتعمقت أكثر سنة ٢٠١٥ لا سيما بالنسبة إلى سلطنة عمان والسعودية التي تحول فائضهما الجاري إلى عجز، وكذلك بالنسبة للكويت وقطر، وبشان أقل بالنسبة للإمارات والبحرين. أما العراق وليبيا والجزائر تحول فائض الحساب الجاري إلى عجز سنة ٢٠١٥.

تسبَب تدهور سعر النفط مع نهاية عام ٢٠١٤ (الذي أدى إلى تخفيض قيمة متوسط سعر البرميل لكامل السنة إلى ٩٦.٣ دولاراً وفق صندوق النقد الدولي) بانخفاض نسب فوائض أرصدة المالية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية المصدرة للنفط، وإلى تحول الفائض المالي لسلطنة عُمان إلى عجز، وزيادة العجز المالي للبحرين، في حين أن السعودية حققت عجزاً سنة ٢٠١٥. في حين أن الكويت وقطر والإمارات حققت فائضاً واضحاً في الموازنة العامة عام ٢٠١٤ لأن سعر النفط المتحقق (نحو ٩٧ دولاراً للبرميل) هو أكبر من سعر التعادل المطلوب لموازنة إيراداتها ونفقاتها لعام ٢٠١٤.

وفيما يتعلق بالدول الأخرى، و من خلال الجدول الموالي نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة العجز المالي في ليبيا عام ٢٠١٤ نتيجة انخفاض كميات تصديرها من النفط وانخفاض سعره أيضاً. أما بالنسبة للجزائر فشهدت زيادة في نسبة عجزها عام ٢٠١٥ لانخفاض إيرادات النفط والغاز التي تعتمد عليها في تمويل إنفاقها الحكومي.

---

[٢٤] أسامة نجوم، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥، ص٠٤.

[٢٥] نفس المرجع، ص٠٤.

الجدول رقم٠٤: أرصدة الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط (% من الناتج المحلي الإجمالي)

	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية
٢٠١٣	٣٤.٧	١٤.٤	(٤.٣)	٤.٨	٨.٧
٢٠١٤	٢١.٩	٩.٢	(٥.٤)	(١.٤)	١.١
٢٠١٥	١١.١	(١.٥)	(١٢.١)	(١٦.٤)	(١٠.١)
	الإمارات	العراق	اليمن	الجزائر	ليبيا
٢٠١٣	٨.٦	(٥.٩)	(٦.٩)	(١.٩)	(٤.٠)
٢٠١٤	٦.٠	(٤.٩)	(٥.٤)	(٧.٤)	(٤٣.٣)
٢٠١٥	(٣.٧)	(٦.١)	(٥.٢)	(١٥.١)	(٣٧.١)

المصدر: أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مصدر سبق ذكره، ص ص٠٩-١٢.

وفي ما يخص تأثر الاحتياطات الرسمية للدول المصدَرة للنفط بتغيرات سعر النفط، لا شك أنها تتأثر حتماً بانخفاض السعر نتيجة تناقص إيرادات النفط، وتتميز السعودية بين دول مجلس التعاون الخليجي و الدول العربية المصدرة للنفط بالقيمة الكبيرة للاحتياطات الرسمية؛ إذ تعدت ٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ بوصفها أكبر مورد عالمي للنفط في العالم، في حين يتوافر لدى البحرين أقل احتياطي من دول مجلس التعاون الخليجي ٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٣[٢٦].

وبالنسبة إلى وضع الاحتياطي الرسمي في بقية الدول العربية الأخرى، يبين الجدول رقم ٣-٢٣ انخفاضاً ملحوظاً في قيمته عام ٢٠١٤ قياساً بعام ٢٠١٣ في كل من ليبيا والجزائر والعراق نتيجة الزيادة الملحوظة في عجز حسابها الجاري ، حيث أدى إلى تراجع قيم الاحتياطي عام ٢٠١٥.

[٢٦] أسامة نجوم، مرجع سبق ذكره، ص ١٨.

الجدول رقم٠٥ : إجمالي الاحتياطات الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط (مليار دولار)

	الكويت	قطر	البحرين	عمان	السعودية
٢٠١٣	٢٩.٢	٤٢.٢	٥.٠	١٦.٠	٧١٨.٤
٢٠١٤	٣٥.٥	٤٦.٩	٥.٤	١٨.١	٧٣٤.٣
٢٠١٥	٣٧.٦	٣٣.١	٣.٩	١٨.٦	٦٨٢.٢
	الإمارات	**العراق**	**اليمن**	**الجزائر**	**ليبيا**
٢٠١٣	٦٨.١	٧.٨	٤.٩	١٩٤.٠	١٠٧.٦
٢٠١٤	٧٠.٢	٦٩.١	٣.٩	١٨٧.٢	٨٩.٣
٢٠١٥	٧٤.٧	٥٥.٨	٣.٧	١٥٦.٦	٧٢.٤

المصدر: أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨-١٩.

٢. الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط على بعض الدول العربية المستوردة للنفط

من المفروض أن البلدان العربية المستوردة للنفط الاستفادة من انخفاض أسعار النفط (الأردن وتونس ولبنان ومصر)، وقد تتحسَن موازين تجارتها بنسبة تصل إلى ٢ % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الجدول الموالي الذي يوضح تغيرات الموازين المتعلقة بالنفط* انطلاقاً من افتراض أن سعر النفط سيبلغ ٦٥ دولاراً في المتوسط (للبرميل من خام برنت)، وأن يبلغ سعر النفط مستوى أعلى ٧٨ دولاراً وهو افتراض وضعه خبراء البنك الدولي للتنبؤ[٢٧].

تعتبر مصر بمستورداً صافياً للنفط، نظراً لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٣% خلال السنوات العشر الماضية ليفوق مستوى إنتاج النفط، ومن المُتوقَع أن يُؤثَر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تاثيراً إيجابياً في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق (بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط والغاز)[٢٨].

* الميزان التجاري النفطي هو صافي عائدات تصدير النفط.

[٢٧] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، مرجع سبق ذكره، ص٠١.

[٢٨] نفس المرجع، ص٠٨.

الجدول رقم٠٦: التغيرات في موازين تجارة النفط والمالية العامة للدول العربية المستوردة للنفط

	التغير في الميزان التجاري النفطي (بملايين الدولارات)	التغير في الميزان التجاري النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي)	تغيير في التوازن المالي (بملايين الدولارات)	التغير في المبزان التجاري النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي)
مصر	١.٥٠٤	٠.٥	...	...
تونس	٢٩٢	٠.٦	٩٣٥	٢.٠
الأردن	٩٩٧	٢.٢	...	...

المصدر: الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، مصدر سبق ذكره، ص٠٢.

ومن جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار النفط قد يُضعف تدفق الأموال نظراً لأن مصر من أكبر المتلقين لتحويلات المغتربين، والمساعدات الأجنبية، والاستثمارات، من بلدان مجلس التعاون الخليجي. فأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات التحويلات إلى مصر تأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد يُؤثّر هذا على النمو تأثيراً سلبياً عن طريق تقليص الاستثمارات.

سيكون لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابي يتمثل في خفض العجز المرتفع للمالية العامة، وذلك بدرجة رئيسية من خلال تقليص فاتورة دعم الوقود. وكانت مصر قد خصَصت في ميزانيتها ١٠٠.٤ مليار جنيه مصري لدعم الطاقة في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ على افتراض أن سعر النفط١٠٥ دورات للبرميل، مع مراعاة إصلاحات الطاقة التي تم تنفيذها في سنة ٢٠١٤، ومن المتوقع، في ضوء انخفاض أسعار النفط أن ينخفض الإنفاق على الدعم بنسبة تبلغ نحو ٢٥% (نحو ٠.٥ من إجمالي الناتج المحلي) في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤. وفيما يخص تأثير انخفاض أسعار النفط على ميزان المعاملات الجارية ثد يكون سلبياً، وخاصة ميزان تجارة الوقود. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن العجز الصافي لتجارة النفط سينخفض نحو ٣٠ % في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤[٢٩].

أما فيما يخص اثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد التونسي سيكون إيجابيانً وتظهر نتائج نموذج المحاكاة الذي استخدمه البنك الدولي أن عجز الميزانية تراجع بنسبة تبلغ ٢% ليصل إلى ٤.٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ من ٦.٢% في ٢٠١٤. في حين أن عجز ميزان المعاملات الجارية تراجع من ٧.٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤ إلى ٦.٦% في ٢٠١٥[٣٠].

[٢٩] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، مرجع سبق ذكره، ص ص٠٨-٠٩.

[٣٠] نفس المرجع، ص١٠.

ومن المتوقع أن يكون لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة أثر إيجابي على الاقتصاد الأردني في الأمد القصير، بتقليل تكاليف الإنتاج، وتخفيف الضغوط السعرية على المواطنين واللاجئين، وتخفيض ضغوط المالية العامة المرتبطة بواردات النفط. ومن الممكن احتواء العجز الكلي أو الأولي للمالية العامة (ماعدا المنح المقدمة من مجلس التعاون الخليجي والتي يعتمد عليها الأردن في تمويل عجز ميزانيته) والذي ازداد من ١١.١١ % إلى ١٤.٧ % من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠١٤.وفيما يتعلق بالعجز المتزايد في الميزان التجاري في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٤ من المتوقع أن يتراجع في الربع الأخير من العام بفضل انخفاض أسعار النفط[٣١].

وفي الأخير وبعد استعراضنا أسباب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، سواءًا كانت المتعلقة بالطلب العالمي أو بالعرض العالمي للطاقة، فإنه من المتوقع أن تكون هناك تداعيات محتملة لانخفاض أسعار النفط على الاقتصادات العربية، فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط كانت هناك أثار مباشرة وغير مباشرة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة يما يتعلق بالموازين العامة والتجارية، وأما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط فإن اثر انخفاض أسعار النفط سيكون إيجابياً على المدى القصير، وهذا ما استعرضناه من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية لكل من مصر والأردن وتونس.

عموماً، يؤكد كل ما سبق أنه على جميع الدول العربية المصدرة أو المستوردة للنفط القيام بخطوات إصلاحية هيكلية تعزز مناعتها تجاه هزات سعر النفط وتساعد على امتصاصا تداعياته على الاقتصادات العربية، لاسيما الدول العربية التي تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، من خلال تنويع اقتصادها وظبطه (ضبط الميزانية، وترشيد الإنفاق الحكومي....).

الخاتمة:

نستخلص في الأخير أن التغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة كان لها انعكاس مباشر على اقتصادات الدول العربية، وهذا من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي، والتداعيات السلبية للأزمة النفطية الأخيرة على الاقتصادات العربية المنكشفة على الاقتصاد العالمي، فقد كان للتطورات في سوق النفط العالمية أثر إيجابي على بعض اقتصادات الدول العربية المستوردة للنفط، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء انخفاض أسعار النفط، غير أنه كان له تأثيرات سلبية على الدول العربية المصدرة للنفط من خلال انخفاض الإيرادات النفطية والذي أثر على التوازنات الاقتصادية والمالية للدول العربية

[٣١] الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، **انخفاض أسعار النفط**، مرجع سبق ذكره ، ص١٦.

قائمة المراجع والتهميش:

١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٤-٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.

٢. التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أفريل ٢٠١٦.

[١] مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، واشنطن، يناير ٢٠١٥.

٣. الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفاض أسعار النفط، العدد الرابع، البنك الدولي، يناير/كانون الثاني ٢٠١٥.

٤. خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.

٥. عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي-الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي-، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٦. شيبوط سليمان، اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية -رؤية مستقبلية-، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد ٢٠، جامعة زيان عاشور بالجلفة، أكتوبر ٢٠١٤.

٧. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، لبنان، ٢٠٠٠.

٨. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

٩. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٥، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة،٢٠١٥.

١٠. عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية: مكانة متميزة ومهام جسام، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلة فصلية محكمة تصدر عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، المجلد ٣٦ العدد ١٣٣، ربيع ٢٠١٠.

١١. غريغوري غوس، هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيو سياسية، مركز بروكنجز، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.

١٢. أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٥.